مؤتمر المرأة العربية في الأجندة التنموية 2015 - 2030

جمهورية مصر العربية، 29 نوفمبر - 1 ديسمبر 2015

القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

إعداد:

الأستاذة الدكتورة هبة الليثى

أستاذ الإحصاء- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

بجامعة القاهرة

1.مقدمة: التعريف بالهدف الآول و الغايات للوصول إلى الهدف و السياق الإقليمي للهدف و الغايات في المنطقة العربية

بحلول الموعد المحدد للانتهاء من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، خاض المجتمع الدولي نقاشا معمقا حول الإطار العالمي الذي سوف يحل محل تلك الأهداف. وهنا، كان لزاما صياغة الأجندة التنموية لما بعد 2015 للتعامل مع الأهداف غير المنجزة من الأهداف الإنمائية للألفية. واتفق قادة العالم على تبني أجندة طموحة تكونت من 17 هدفا رئيسيا و169 هدفا فرعيا في مختلف المجالات.

واعترافا بدور المرأة على الصعيد العالمي، ومساهماتها التاريخية في مجتمعاتها، والنظام غير العادل الذي لا يزال يؤثر على حياتها، فقد تم تضمين هدف قائم بذاته معني بالمرأة في الأجندة التنموية الجديدة، وهو الهدف رقم (5) المعني بـ "تحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز مكانة المرأة"، كما كان هناك إجماع عالمي حول ضرورة مراعاة تضمين بعد النوع الاجتماع على مدار بقية الأهداف.

1.1 خلفية عامة

إن قضية الفقر هى قضية كل العصور منذ أن وجد التفاوت فى قدرات البشر وظروفهم وفى تطلعاتهم و وأرزاقهم. ولعل أخطر نتائج الفقر هو أنه يؤدى إلى تآكل الثروة البشرية التى هى بحق أثمن ما فى الوجود. ومع وضوح أهمية الثروة البشرية إلا أن اهتمام العالم بالثروة المادية والطبيعية قد جاء أولاً أما الثروة البشرية فقد جاء الإهتمام بها مؤخراً.

ويمثل الفقر عقبة أساسية للتنمية المتواصلة ورفع معدلات النمو الاقتصادى كما يشكل الفقر والحرمان خطراً على السلام والاستقرار السياسى والاجتماعى والأمنى فهو يولد بيئة خصبة تنمو بها أشكال مختلفة من الإنحراف والتطرف و المعارضة الجامحة التى قد تستهدف الدولة ذاتها فى نهاية الأمر. و بالتالى فإن الحد من الفقر تتضمن آليات الوصول والمشاركة على المستويين الجزئى والمؤسس. فعلى سبيل المثال قد تتوافر الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة مجاناً وبكميات ونوعيات مناسبة ولكن أفراداً وجماعات معينة لا يستطيعون الوصول إليها لأنهم أفقر من أن يتحملوا التكاليف المصاحبة للإستفادة من هذه الخدمات.

إن وضع المرأة أكثر حرجا من الرجل من حيث تأثرها بأي تغيرات إقتصادية وخاصة أن العديد من الدول العربية حاليا تقوم بإصلاحات هيكلية للإقتصاد و بالإضافة إلى ما تتعرض من نزاعات مسلحة مما أثر على أمن و أمان المرأة، وعلى سلامتها وعلى قدرتها على التنقل والمشاركة في الحياة العامة. وعلى سبيل المثال، هناك مليون أرملة في العراق، وهناك أكثر من 17 مليون لاجئ من البلاد العربية . و بصفة عامة فالمرأة و خاصة المرأة الفقيرة تتعرض للضرر من ثلاث جوانب. فهى كإمرة فقيرة تعيش مثلها مثل الرجل فى ظروف إقتصادية صعبة و تعانى

من متحيزات ثقافية و سياسات تحد من قيمة مساهماتها فى التنمية، وهى كذلك – خاصة إذا كانت رئيسة الأسرة – المسؤولة الأساسية عن رعاية الأطفال و الأعمال المنزلية.

2.1 السياق الإقليمي للفقر و التمكين الاقتصادي من منظور النوع الاجتماعي في المنطقة العربية

يعد مفهوم الفقر بين النساء هو مفهوما حديثا فى الأدبيات و خاصة فى الدول العربية. فهو يدل على مدى حساسية المرآة للتغيرات الإقتصادية. ولقد أثبتت تجارب العديد من الدول إن مكافحة فقر المرأة يؤدى إلى رفاهة المجتمع ككل ليس فقط لأن المرأة تشكل نصف المجتمع, ولكن لأنة قد ثبت أن الزيادة فى دخل المرأة يؤدى إلى زيادة إنفاق الأسرة على التعليم و الصحة و التغذية أكثر مما يؤدى إلية الزيادة فى دخل الرجل و بالتالى زيادة رأس المال البشرى للمجتمع كله , ناهيك عن مردود التعليم على معدل الخصوبة و تغذية و صحة الأطفال.

ساعدت تقارير الأهداف الإنمائية الوطنية للألفية البلاد على تقدير حجم الفقر الذي يؤثر على سكانها وانتشاره الإقليمي، سواء في الريف أو الحضر وحسب النوع الاجتماعي. كما ساعدها على إدراك مدى انتشار الفقر بين النساء، كظاهرة عالمية تؤثر على كافة البلاد . وأتاح هذا بدوره وضع السياسات وخرائط الطريق لمحاربة الفقر من خلال تطوير الإستراتيجيات والآليات والسياسات والبرامج. و لكن "على الرغم من توافر البيانات ونوعيتها في البلدان العربية ما يزال ذلك بعيدا عن الكمال إلا أن التقدم الهائل الذى تحقق لا يمكن إغفاله". (الليثي:2011[1]).

أن مفهوم التمكين له شقّان: الأول كمي يرتبط بحجم الموارد التى يسيطر عليها الأفراد وحرية التصرف فيها والاستفادة منها، والثاني هو الشق الكيفي الخاص بالمشاركة فى صنع التنمية وذلك عن طرق القدرة على التنظيم والتنسيق مع المجموعات المتشابهة فى الوضع، والمعرفة بالوضع الاجتماعى والثقة فى النفس وعدم الشعور بالدونية بسبب الفقر، وأخيراً الاعتماد على الذات وتعزيز الهوية الجماعية وقيم التماسك والتعاضد الاجتماعى من أجل تحسين الأوضاع المعيشية ومقاومة الظلم. وطالماً تحقق التمكين على النحو المذكور سلفاً فإن الأفراد يكونون قادرون على الخلق والابتكار وتطوير قدراتها وقادرة على العمل المؤسسي واتخاذ قرارات جماعية وتحقيق التماسك بين أفراد الجماعة وفهم الوضع الاجتماعى والاقتصادي والسياسي لهذه الجماعة.

تتيح البيانات والإحصاءات المحدثة والفعالة للحكومات والمنظمات غير الحكومية وضع استراتيجيات لتقييم أوجه التفاوت بين الجنسين، مما يبرر حاجة البلدان إلى نظام إحصائي وطني لرصد التقدم المحرز في تحقيق المساواة بينهما.

لقد تحسنت الإحصاءات الاجتماعية المتعلقة بنوع الجنس في الدول العربية بشكل كبير في السنوات الماضية من حيث التغطية، والنوعية والتسلسل الزمني. ويمكن القول ان اتفاق البلدان على الأهداف الإنمائية للألفية وجهود

[1] تقييم السياسات المعنية بالحد من الفقر،إدارة الشؤن الاجتماعية جامعة الدول العربية

رصد التقدم المحرز لتنفيذها كان له تأثير كبير على تطوير قواعد البيانات الإحصائية، وعلى زيادة الطلب على بيانات التوزيع مصنفة حسب النوع الاجتماعي – لأنه من غير الممكن مراقبة التقدم المحرز الناتج عن تفعيل اهداف الالفية بدون تجميع بيانات تشير الى النوع الاجتماعى. وتراقب معظم الدول العربية تراقب عملية المساواة بين الجنسين. وهناك جهود مبذولة من قبل العديد من الجهات المهتمة بقياس المساواة بين الجنسين في الدول العربية طوال العقدين الماضيين، وبدعم من العديد من المنظمات الدولية وخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي وبعض الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة. و بغض النظر عن التقدم المحرز في إنتاج البيانات الحساسة بين الجنسين، فإنها لم تصل بعد إلى المعايير المطلوبة، حتى بالمقارنة مع الدول النامية الأخرى.

و يشير التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية إلى أنة " بحلول عام 2010 ، بلغت عتبة الفقر المدقع في المنطقة 4.1 في المائة بعد أن كانت 5.5 في عام 1990 ، وهذا بفضل التقدم الذي أحرزه الأردن والجمهورية العربية السورية ومصر .وتشير آخر البيانات والتوقعات العائدة إلى عام 2012 إلى أن الفقر المدقع قد يتجاوز اليوم المستوى الذي كان عليه في عام 1990 ، إذ تشير التقديرات انة يصل إلى 7.4 في المائة . ويبلغ الفقر المدقع أعلى معدل في أقل البلدان نموا حيث وصل إلى 21.6 في المائة في عام 2012 ، بعد أن سجل 13.9 في المائة في عام. 1990 والمكاسب التي تحققت في الحد من الفقر في بعض البلدان تبددت بسبب التحوّلات السياسية والنزاعات. و يرتفع معدّل الفقر في بعض البلدان عند تطبيق خطوط الفقر الوطنية .واستناداً إلى هذة الخطوط، يتضح أن معدل الفقر في المنطقة العربية قد ارتفع من 22.7 في المائة في عام 1990 إلى 23.4 في عام 2011."

اما من جهة التمكين الاقتصادي للمرأة فيشير التقرير السابق إلى حصة المرأة من الأعمال المدفوعة الأجر خارج القطاع الزراعي. قد انخفضت الأعوام العشرين الماضية .وفي بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبلدان المغرب، سجلت حصة المرأة في الأعمال المدفوعة الأجر خارج القطاع الزراعي زيادة طفيفة بينما تراجعت في البلدان الأقل نمواً وفي بلدان المشرق. والقلة من النساء اللواتي يجدن فرصة عمل مقابل أجر، لا يكون عملهن في ظروف متساوية مع الرجل. فالمرأة تتقاضى في المتوسط أجرا أقل من الرجل على العمل نفسه .

2. الهدف الأول من اهداف التنمية المستدامة "القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان"

ولذلك فقد حددت الدول العربية و كذلك المجتمع الدولي الحد من الفقر كهدف من اهداف التنمية المستدامة.

وينص الهدف الأول من اهداف التنمية المستدامة على "القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان" و هو يتضمن خمس غايات :

- القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول عام 2030، وهو يُقاس حاليا بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار في اليوم
- تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعاريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل بحلول عام 2030
- استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء بحلول عام 2030
- ضمان تمتّع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حق ملكية الأراضي والتصرّف فيها وغيره من الحقوق المتعلّقة بأشكال الملكية الأخرى، وبالميراث، وبالحصول على الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة الملائمة، والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر، بحلول عام 2030
- بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضها وتأثّرها بالظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بحلول عام 2030 .

و لرصد تحقق هذة الغايات تم اقتراح مجموعة من المؤشرات هي:

–سبة السكان الذين يعيشون تحت 1.25 $ (PPP) في اليوم الواحد،

–نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني، من خلال الحضر / الريف،

–مؤشر الفقر متعدد الأبعاد،

–نسبة السكان المؤهلين للإستفادة أو الاشتراك في برامج الحد الادنى من الحماية الاجتماعية،

– النسبة المئوية للنساء والرجال والمجتمعات المحلية التي تتمتع بحقوق آمنة على الأراضي والممتلكات والموارد الطبيعية،

–الخسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعية، من خلال المناخ والأحداث غير المرتبطة بالمناخ (مقوماً بالدولار الأمريكي و عدد الوفيات)،

-معدل الخصوبة الكلي.

وأضاف خبراء التنمية في الدول العربية عدد من مؤشرات الفقر الأخري باستخدام عدة خطوط للفقر حيث ان خط الفقر المحدد عالمياً لا يتناسب مع مستوى التنمية في البلاد العربية.

1.2 قياس ومتابعة المؤشرات المتعلقة بالهدف الأول من منظور النوع الاجتماعي

يمكن **تعريف الفقر** بأنة عدم القدرة على الوصول إلى حد أدنى من الاحتياجات الأساسية. وقد عرفت الاحتياجات الأساسية بأنها تشتمل على حاجات مادية كالطعام و السكن و الملابس والمياه النقية ووسائل التعليم و الصحة, وحاجات غير مادية مثل حق المشاركة و الحرية الإنسانية و العدالة الإجتماعية.

ويعتبر نصيب الفرد من دخل الأسرة أو استهلاكها مقياسين ملائمين للدلالة على مستوى المعيشة. ومع ذلك فإن أيا من هذين المقياسين لا يغطى أبعادا مثل الثروة و الصحة و العمر المتوقع,و معرفة القراءة و الكتابة والوصول إلى سلع و خدمات النفع العام. لذلك تحولت دراسات الفقر حديثا من مجرد الإعتماد على خطوط الفقر البسيطة إلى أطر متعمقة للتحليل متعدد الجوانب حتى يمكن التعامل مع الفقر باعتباره ظاهرة متعددة الجوانب. ومؤخرا, أصبح الفقر ينظر إلية على أنة مثلث ثلاثى الأبعاد, حيث يغطى هذا المفهوم ثلاثة عناصر أساسية هى الصحة و التعليم و مستوى المعيشة.

يحاول هذا القسم من الورقة قياس المؤشرات المتعلقة بالهدف الأول من منظور النوع الاجتماعي وكذلك بعض المؤشرات ذات العلاقة بالتمكين الاقتصادي للمرأة. و لكن يجب ملاحظة ان عدم اتاحة البيانات الاسرية قد حد من رصد هذة المؤشرات لجميع الدول العربية الرغم من ان جميع الدول العربية تقوم بجمع العديد من بيانات الدخل و الاستهلاك و الخصائص الاجتماعية و الاقتصادية لجميع افراد الاسرة نساءٌ و رجالاٌ. فنستعرض بعض المؤشرات المقترحة لقياس التنمية المستدامة وهي : وضع الفقر المادي في الدول العربية باستخدام خطوط الفقر المقترحة لقياس الهدف الأول. و مقياس الفقر متعدد الابعاد و المشاركة أو الاستفادة من نظم التأمينات الاجتماعية، و معدل الخصوبة الكليه. ثم نتطرق إلى بعض مقاييس التمكين الاقتصادي للنساء و مقارنتة بالرجال.

1.1.2الفقر المادي

يقاس الفقر المادي بنسبة الافراد الذين يقل استهلاكهم عن قيمة محددة و هو ما يعرف بخط الفقر. و تستخدم المنظمات الدولية خط فقر واحد لقياس مدى انتشار الفقر داخل كل بلد و مقارنتة بالبلدان الاخرى. وخط الفقر المقترح لقياس تحقق أهداف التنمية المستدامة هو 1.25 دولار للفرد في اليوم مقوماً بما يعادلة بالعملة الوطنية للدولة (PPP). كما اقترحت الدول العربية استخدام عدة خطوط للفقر. أما المؤشر الثاني المقترح فهو نسية الفقراء باستخدام خط الفقر الوطني و هو قيمة الحد الادنى من الاحتياجات الاساسية الغذائية و غير الغذائية. تجري جميع الدول العربية مسوح للدخل و الانفاق و هي المصدر الرئيسي لقياس الفقر المادي. باستخدام هذة المسوح، تم حساب نسبة الفقراء لكل من الرجال و النساء و للأسر التي ترأسها إناث و ذكور عند خطوط الفقر المختلقة.

على الرغم من ان معظم الدول العربية تصدر تقديرات للفقر إلا انها في الغالب لا تكون مفصلة حسب النوع الاجتماعي و قد يعزى ذلك إلى ان مؤشرات الفقر المادي يتم حسابها على مستوى الأسرة و يعد جميع الأفراد المنتمين إلى الأسر الفقير هم من الفقراء –إناثاً و رجالاً– و بالتالي غاباً لا توجد فروق معنوية بين الرجال و النساء حتى بين الأسر التي ترأسها إناث.

–إن الترمل هو السبب الرئيسي الذي يجعل المرأة هي التي تعول الأسرة, وهن يعتمدن بشدة على تحويلات الدخل و تتميز الأسر التي ترأسها إناث بأنها أصغر حجما و ترتفع نسبة المتكسبين بها

وكما يشير جدول 2 فقد وجد أن نسبة الفقراء بين الأسر التي ترأسها إناث في كل من تونس و العراق و عند جميع خطوط الفقر المقترحة أعلى من نسبة الفقراء السائدة بين الأسر التي يرأسها ذكور و هي كذلك في السودان و فلسطين و مصر و لكن عند خطوط الفقر الأقل مما يعني ان الفقر المدقع منتشر بين الأسر التي ترأسها إناث أكثر من الذكور. اما في لبنان فالعكس هو الصحيح: إذ يكون الفقر أكثر انتشاراً بين الأسر التي ترأسها إناث عند خطوط الفقر الأعلى.و لكن تزداد معدلات الفقر بين الأسر التي ترأسها الأرامل من النساء و لديها أكثر من 3 أطفال. و هذا المعيار هو مقياس مفيد عند استهداف الفقراء. كما تشير البيانات إلى أن عمالة الأطفال في الأسر الفقيرة التي ترأسها امرأة ضعف أمثالهم في الأسر التي يرأسها رجل. و لعل أحد اسباب عدم وجود فروق واضحة بين في مؤشرات الفقر بين الاسر حسب النوع الاجتماعي إلى ان الأسر التي ترأسها إناث –و غالبا ما تعاني من إنخفاض عدد المتكسبين في الأسرة– قد تلجأ إلى إلحاق أطفالها بالعمل لزيادة دخل الأسرة. و يشير ذلك إلى أن المؤشرات المقترحة لرصد تحقق أهداف التنمية المستدامة و المتعلقة بالفقر قد لا تصلح لرصد هذة الظاهرة حسب النوع الاجتماعي، إذ ان رصد مؤشرات الفقر حسب النوع يجب أن يكمل بتصنيف الأسر كذلك

حسب عبء الإعالة و خاصة الإعالة الاقتصادية و عمالة الأطفال و التسرب من التعليم، حتى يمكنا وضع تصور واضح لأثر الفقر على مستوى معيشة الأسر التي ترأسها إناث.

الشكل1: معدلات الفقر حسب نوع رئيس الأسرة (عند خط فقر 2.75$ للفرد في اليوم)

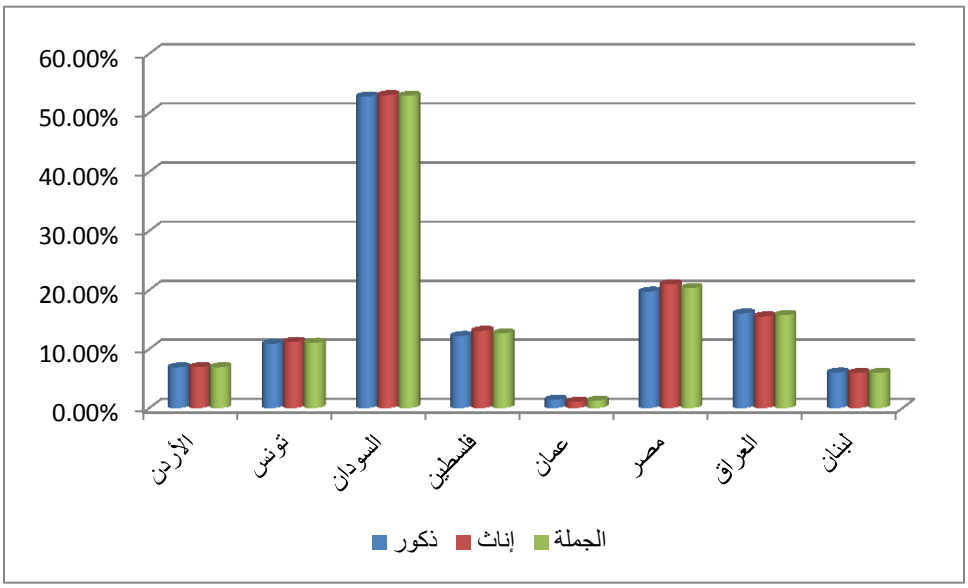

2.1.2 الفقر متعدد الابعاد

استخدم مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (MPI) لأول مرة في تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2010 والذي وضعته مباد رة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية (OPHI) وهو يكمل المقاييس النقدية للفقر من خلال مراعاة الحرمان المتعددة وتداخلهم .ويدرس مؤشر الحرمان عبر نفس المؤشرات الثلاثة التي يتألف منها مؤشر التنمية البشرية (HDI): تعليم، الصحة ومستوى المعيشة المتألف من 10 مؤشرات ويظهر عدد الأشخاص الذين هم فقراء متعددوا الأبعاد أي يعانون من الحرمان في 33 ٪ من المؤشرات المرجحة، انظر الجدول 3. ويمكن حساب MPI حسب المنطقة، او النوع الاجتماعي وحسب تصنيفات و أخرى. ولكن يلاحظ ان الفقر متعدد الأبعاد لا يمكن قياسة إلا على مستوى الأسرة و بالتالي لايمكن رصدة إلاحسب نوع رئيس الاسرة. و لكن يمكن حساب التفاوت حسب النوع الاجتماعي في الابعاد المختلفة من صحة و تعليم و مستوى معيشة و لكن ليس حسب المقياس المجمع للفقر المتعدد الآبعاد.

اوضحت هبه الليثي في تقرير الظل للمنطقة العربية– منهاج عمل بيجين +20[2] (2015) إلى ان مؤشر التنمية المرتبط بنوع الجنس GDI الذي يرصد مستوى التنمية في ثلاثة أبعاد: الصحة (وتقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة)، والتعليم (ويقاس بمتوسط سنوات الدراسة و المتوسط المتوقع لسنوات الدراسة)، والدخل (ويقاس بالدخل القومي الإجمالي)، ويوضح المؤشر الوضع بالنسبة للنساء ويقارنه بالرجال. فمؤشر التنمية المرتبط بنوع الجنس GDI يوضح موقع النساء على مؤشر التنمية البشرية (HDI)[3] بالنسبة للرجال، ويدل على مستوى التنمية النسبي بين المرأة والرجل. وفي تقرير التنمية البشرية العالمي عام 2014، وقد تم حساب GDI في 16 دولة عربية[4] فقط. وتراوح موقع الإناث على مقياس الـ HDI ما بين 0.838 لقطر إلى 0.415 لليمن. أما بالنسبة إلى الدول العربية ككل، فكانت درجة الـ HDI للنساء 0.626، أي أقل من المتوسط العالمي (0.655) وجاء ترتيب المجموعة العربية في المركز الثالث بين المجموعات الأخرى وكأخر مجموعة قبل جنوب الصحراء الأفريقية وجنوب آسيا.

ويعد أداء الدول العربية ككل ثاني أسوأ مجموعة بعد جنوب آسيا. وتمثل دولة قطر أفضل أداء بين الدول العربية في المساواة بين الرجال و النساءمن حيث الأبعاد الثلاثة للHDI، فتصل نسبة الإناث إلى الذكور في هذا الصدد 0.979. مشيرا لإرتفاع مستوى التنمية البشرية لكل من الرجال والنساء، ولكنه أعلى قليلا بالنسبة للرجال مقارنة بالنساء. أما عن الرجال والنساء في الكويت فقد حققوا مستوى متماثل تقريبا من التنمية وفقا لمؤشر التنمية البشرية. حيث تمثل HDI للنساء نسبة 0.987 من الرجال. وقد حققت في الواقع جميع البلدان في المجموعة "تنمية عالية جدا" مستويات تنمية متساوية تقريبا لكل من النساء والرجال (النسبة بين HDI للنساء والرجال تتجاوز 0.95)، بإستثناء المملكة العربية السعودية. وكانت النسبة بين HDI للنساء والرجال في جميع البلدان الأخرى أكبر من 0.8 بإستثناء اليمن (0،738.)

وبنظرة فاحصة على مكونات مؤشر التنمية البشرية نجد أن :

–يزيد متوسط العمر المتوقع عند الولادة للنساء عنه للرجال في كافة البلاد العربية.

يتساوى الوضع تقريبا بالنسبة إلى متوسط سنوات الدراسة المتوقعة بين الرجال والنساء في كل البلاد العربية عدا العراق واليمن.

[2] تقرير الظل للمنطقة العربية منهاج عمل بيجين +20: تقرير غير منشور مقدم من UNWOMEN تقرير غير منشور.

[3] مؤشر التنمية البشرية (HDI) هو مؤشر مركب قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 1990. ويقيس التنمية في ثلاثة أبعاد. معايير الصحة والتعليم والمعيشة.

[4] كما تجدر الإشارة إلى أن GDI لم تكن محسوبة في تقارير السابقة، لذلك لا يمكن تقييم التقدم المحرز في GDI.

–يتعدى متوسط سنوات الدراسة للنساء في كل من قطر ودولة الامارات والكويت وليبيا مستوى نظيره بين الرجال، أما بالنسبة لدولة البحرين ولبنان والاردن فتصل النسبة للنساء الى ما فوق ال 90% من متوسط الرجال، في حين تهبط إلى 32% من متوسط سنوات الدراسة للرجال في اليمن.

–قد أظهرت تقديرات نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (الناتج القومي الإجمالي) أكبر الاختلافات بين المرأة والرجل. وتقدر نسبة الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد على مستوى جميع البلدان العربية بـ 0.304 وتمثل بذلك أقل منطقة في العالم من حيث نصيب الفرد.

وتتراجع المملكة العربية السعودية 78 مركزاً إلى الوراء عندما يتم تصنيفها وفقا لمقياس لمؤشر HDI للمساواة الن الجنسين؛ والذى يدل على مستوى التنمية النسبي بين النساء والرجال، و يعكس ذلك التأخر النسبي لتنمية النساء في المملكة العربية السعودية بالمقارنة مع بلدان أخرى. ومن ناحية أخرى تقدمت الكويت 24 مركزاً، مما يدل على أن الكويت توفر مستوى عال من التنمية لكل من النساء والرجال. وبشكل عام، فإن مركز جميع الدول العربية فيما يتعلق ب GDI أسوأ من مركزهم فيما يتعلق بـ HDI، بإستثناء الكويت واليمن وموريتانيا، انظر الجدول 4 و الشكل2 .

الشكل 2: مؤشر التنمية البشرية حسب النوع الاجتماعي

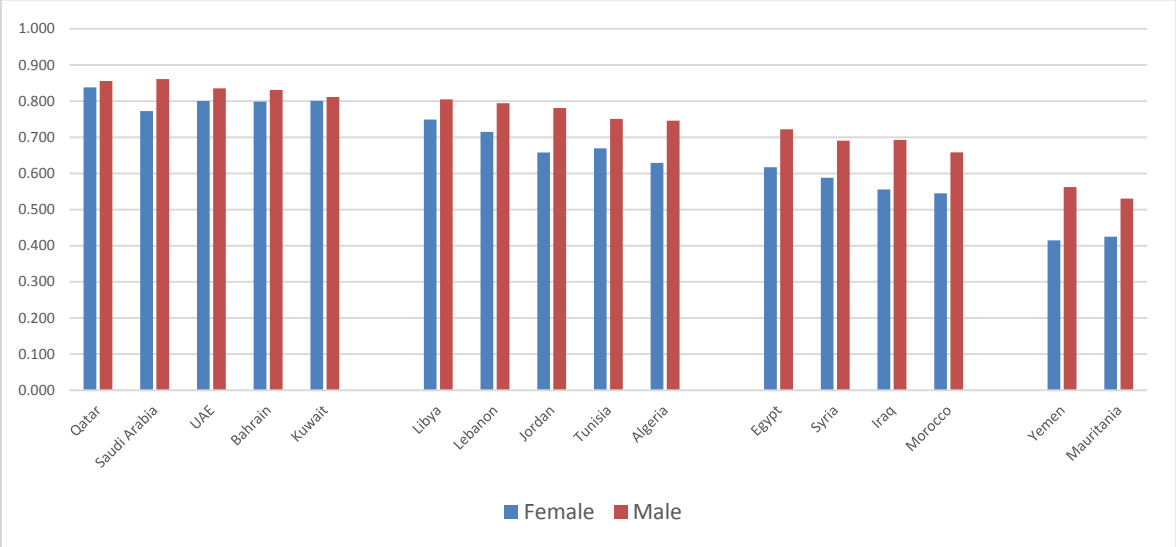

3.1.2 الإشتراك او الاستفادة من التأمينات والمعاشات

يمثل الاشتراك أو الاستفادة من المعاشات التأمينية خط الدفاع الأول للحماية الاجتماعية و القدرة على التغلب على الصدمات التي قد تنتج من عوامل شخصية مثل العجز أو الشيخوخة أو الوفاة أو قد تكون نتيجة لعوامل خارجية تؤدي إلى انهيار أو تدهور الدخل. و بالتالي يعد المشاركون أو المستفيدون من التأمين الاجتماعي هم أقل عرضة لتدهور مستوى معيشتهم إذا ما واجهوا أحد المخاطر المحتملة. ولذلك اوصت منظمة العمل الدولية بضرورة تطبيق منظومة الحد الادنى من الحماية الاجتماعية و الذي يتضمن البنود الآتية:

–جميع الأطفال يتمتعون بأمن الدخل، على الأقل عند المستوى الأدنى المحدد على الصعيد الوطني، من خلال إعانات الأسرة/ الأطفال نقداً أو عيناً، بهدف تسهيل الحصول على التغذية والتعليم والرعاية.

–يتوفر لجميع المواطنين القدرة على تحمل تكلفة الرعاية الصحية الأساسية والحصول عليها.

–يتوفر لجميع المواطنين الحد الأدنى من الدخل عند المستوى المحدد وطنياً. و تسهيل سبل الحصول بفعالية على السلع والخدمات الأساسية وتعزيز الأنشطة الاقتصادية المنتجة والاضطلاع بها بتعاون وثيق مع سياسات أخرى تحد من الهشاشة وتستحدث فرص عمل لائقة.

–جميع الأشخاص في الفئات العمرية النشطة، وغير القادرين على كسب دخل كافٍ، يتمتعون بالحد الأدنى من أمن الدخل، وذلك من خلال التأمينات ضد البطالة و المساعدة الاجتماعية وإعانات الأمومة وإعانات العجز والتحويلات الاجتماعية الأخرى نقداً أو عيناً أو برامج الاشغال العامة

–جميع الأشخاص المسنين يتمتعون بأمن الدخل، على الأقل عند المستوى الأدنى المحدد على الصعيد الوطني، من خلال الإعانات النقدية أو العينية.

ولما للحماية الاجتماعية من اثر للحد من الفقر و الهشاشة، كانت الغاية الثالثة من الهدف الاول هو ضمان حصول جميع الافراد على الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية. لذلك كان المؤشر اللازم لرصد تحقق هذه الغاية هو نسبة المستفيدين أو المشتركين

سنتناول تحليل الاستفادة و المشاركة في أنظمة الحماية الاجتماعية على عدة مستويات. فسيتم أولاً التعرف على من يتلقى فعلاً معاشات تأمينية ثم نتعرف على من هم المشاركين في نظام التامينات الاجتماعية .

يتضح من جدول 5 و الشكل 3 ان نسبة النساء المشتركات في المعاشات التقاعدية اقل كثيراً من نسبة الرجال. فهي تصل إلى ثلث النسبة السائدة لجميع العاملين في الجزائر و مصر و موريتانيا و الاردن و السعودية، إلا ان هذة النسبة ترتفع إلى النصف في السودان و تونس و الكويت. تقل إلى 11% فقط في اليمن. ولم تتوفر لدينا سوي بيانات عن مصر و الاردن من حيث نسبة المستفيدين من المعاشات التقاعدية. فبينما تصل نسبة

المستفيدين من المعاشات التقاعدية 62% من المسنين الرجال في مصر، تصل النسبة إلى 8% فقط بين المسنات. و النسبة المقابلة في الأردن هي 82% و 12%. و يتضح هنا مدي إنخفاض الحماية الاجتماعية بين النساء مما يزيد من احتمال وقوعها في دائرة الفقر عند بلوغها سن التقاعد.

الشكل 3: نسبة المسفيدين أو المشتركين في المعاشات التقاعدية

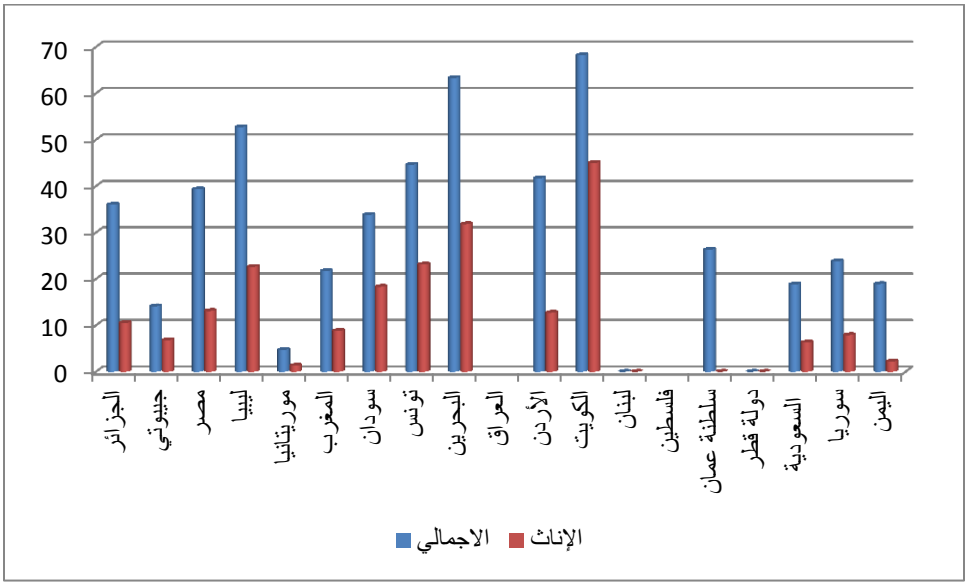

3. رصد التمكين الاقتصادي للمرأة العربية و عدم المساواة الاقتصادية بين الجنسين[5]

على الرغم من أن وضع الإحصائيات في الدول العربية بعيد عن مرحلة الكمال، الا انه لا يمكن إغفال التقدم كبير الذى تحقق حتى الأن، ويجب الاعتراف بأن التحدي لم يعد متمثلا في مجرد جمعا للبيانات بل تحول إلى تحدى لإنتاج المؤشرات الحساسة للنوع الاجتماعي، وإدماجهم في عملية التخطيط والتنمية، ورصد التقدم المحرز ومقارنة المستوى الوطني بالمستوى الدولي.

و قد وضعت العديد من الدول العربية الأطر الإحصائية لقياس المساواة بين الجنسين ، مثل سلطنة عمان وفلسطين ولبنان والبحرين والأردن. كما وضعت معظم البلدان استراتيجيات لرصد التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين وجمع إحصائيات، إلا أن المؤشرات الحساسة للنوع لم يلحق بركب غيرها من المؤشرات. ففي حين يوفر تقرير التنمية البشرية العالمي (لعام 2014) مؤشرات التنمية البشرية لجميع الدول العربية (وعددها

[5] بعض اجزاء هذا القسم مأخوذ من مساهمة د. هبة الليثي في تقرير الظل للمنطقة العربية منهاج عمل بيجين +20[5]: تقرير غير منشور مقدم من UNWOMEN تقرير غير منشور.

22 دولة)، فان المؤشرات الحساسة للنوع والمتاحة تغطي17 دولة منهم فقط. وعلاوة على ذلك، يقدم التقرير العالمي للمنتدى الاقتصادي العالمي مؤشرات الفجوة النوعية لـ 15 دولة فقط من الدول العربية بسبب الافتقار إلى البيانات الخاصة بالنوع الإجتماعي.

يوضح جدول 4 نسبة الإناث إلى الذكور في الأبعاد المختلفة للتنمية البشرية. و أظهرالجدول أن تقديرات نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (الناتج القومي الإجمالي) أكبر الاختلافات بين المرأة والرجل. وتقدر نسبة الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد على مستوى جميع البلدان العربية بـ 0.304 وتمثل بذلك المنطقة العربية أقل منطقة في العالم من حيث التفاوت حسب النوع الاجتماعي (تقرير التنمية البشرية في العالم 2014).

ولم تتغير معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة، (ويشمل ذلك النساء العاملات والعاطلات ويبحثن بجد عن عمل فضلا عن تلك التي تسعى إلى العمل بدوام جزئي)، حيث بلغت إعلى نسبة لها حوالي 51% في قطر عام 2013. ولكن ارتفعت نسبة عمالة المرأة بحوالي 9 بالمائة في الدول العربية منذ 1980، لتبلغ 25% عام 2013، وعلى الرغم من ذلك، فإنها لاتزال تمثل نصف النسبة العالمية.

1.3 المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين GGI

قام المنتدى الاقتصادي العالمي مؤخرا بتصميم مؤشر لقياس عدم المساواة بين الجنسين في جميع أنحاء العالم، هو مؤشر الفجوة بين الجنسين (GGGI). وهو مؤشر مركب من أربعة مؤشرات فرعية؛ وهى المشاركة والفرص الاقتصادية[6]؛ التحصيل العلمي[7]؛ الصحة والبقاء على قيد الحياة[8]؛ والتمكين السياسي[9].

و كما يتضح من جدول 7بلغ المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين في الدول العربية 0.599 مما يشير إلى تمكنهم من تقليص الفجوة بنسبة 60% بين الجنسين بشكل عام في عام 2014. وتجدر الاشارة الى ان تقرير المنتدى الإقتصادي يتضمن اوضاع 15 بلد فقط من البلدان العربية بسبب عدم توافر البيانات. وقد حققت المنطقة أداء سيئاً من حيث سد الفجوات بين الجنسين وعلى جميع الأبعاد، على الرغم من تصنيف 5 بلدان من المنطقة ضمن البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً و6 بلدان من بين البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة. وتصنف الـ 15 من البلدان العربية ضمن أسوأ 30 بلد بالنسبة المساواة بين الجنسين. وتعتبر دولة اليمن الأسوأ أداء في

[6] ويشمل المؤشرات التالية؛ نسبة الإناث إلى الذكور في معدلات المشاركة في قوة العمل؛ ونسبة الإناث إلى الذكور بقدر الدخل المكتسب؛ ومتغير وصفي تم حسابه من خلال استطلاع الرأي الذي قام به المنتدى الاقتصادي العالمي الأخر المساوي لنفس العمل؛ نسبة النساء إلى الرجال في المجالس التشريعية وكبار المسؤولين والمديرين، ونسبة النساء إلى الرجال بين العاملين في مجال التقنية والمهنية.

[7] ويشمل المؤشرات التالية؛ نسب الإناث إلى الذكور في التعليم الابتدائي- والثانوية - والتعليم العالي، ونسبة معدل محو الأمية بين الإناث إلى معدل محو الأمية بين الذكور.

[8] ويشمل المؤشرات التالية؛ النسبة بين الإناث والرجال حول متوسط العمر الصحي المتوقع ونسبة النوع الاجتماعي بين الولادة.

[9] ويشمل المؤشرات التالية؛ نسبة النساء إلى الرجال في المناصب بدرجة وزير- ونسبة النساء إلى الرجال في المناصب البرلمانية؛ ونسبة النساء إلى الرجال من حيث عدد السنوات في المناصب العليا التنفيذية (رئيس دولة أو رئيس الوزراء) في السنوات ال 50 الماضية.

العالم في عدم المساواة بين الجنسين. وتصنف الكويت كأفضل أداء بين الدول العربية في هذا الصدد، على الرغم من أنها تحتل المرتبة 113 من أصل 142 بين بلدان العالم. وتأتى المنطقة العربية ككل كأسوأ منطقة في مجال المساواة بين الجنسين في العالم حيث أغلقت الفجوة بين الجنسين بنسبة 60% فقط.

كما أن الدول العربية تحتل المرتبة الأخيرة على المؤشر الفرعي والخاص بإتاحة الفرص والمشاركة الاقتصادية من حيث أغلقت الفجوة الاقتصادية بين الجنسين بنسبة 42% فقط. ولكن تحتل المنطقة المركز الرابع على مستوى إغلاق الفجوة التعليمية بين الجنسين، متقدمة على دول آسيا والباسيفيكى بنسبة 93%. كما تحتل المنطقة العربية المركز الخامس فيما يتعلق بالصحة العامة والبقاء حيث أغلقت الفجوة بنسبة 97% متفوقة قليلا عن النسبة المتحققة في منطقة جنوب الصحارى الافريقية. بعد أن كانت تحتل المركز الرابع في العام المنصرم. وأخيراً تحتل المنطقة المركز السادس بنسبة اغلاق 8% فقط على مستوى المؤشر الفرعي للتمكين السياسي.

الشكل 4: بعض مؤشرات الفجوة بين الجنسين

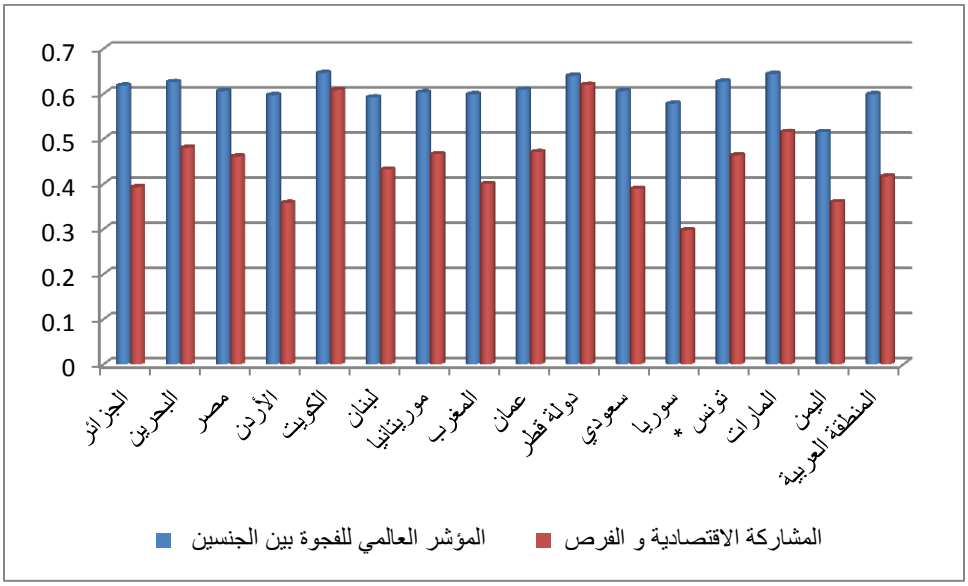

المصدر: تقرير الفجوة الجنسانية العالمى لسنة 2014 ، المنتدى الاقتصادى الدولي http://reports.weforum.org/global-gender-gap-report-2014/

وعلى مستوى المؤشر الفرعي للمشاركة الاقتصادية وإتاحة الفرص، فقد حققت دولتان فقط من بين الدول العربية مركزا فوق المتوسط، وهما دولتي قطر والكويت، وذلك على الرغم من حصول دولة قطر على مركز 101 على المستوى العالمي من بين 142 دولة مما يدل على أن هناك 100 دولة سبقتها في الترتيب. وتقع 13 دولة عربية

ضمن العشرين دولة التي حققت أسوأ مركز بالنسبة لمؤشرات مشاركة المرأة في القوى العاملة، وحجمها في المجالس التشريعية، وتوليها المناصب القيادية العليا. وكانت الدول العربية كلها وبشكل عام من بين العشرين دولة التي تمثل أسوأ معدلات للمشاركة الاقتصادية للمرأة بالنسبة للرجل.

ولم يكن التغير متساويا عبر المؤشرات الفرعية الأربعة للاقتصاد والسياسة والصحة والتعليم داخل البلدان. فقد تراجعت خمسة من أصل 11 بلدا في حين تحسنت 6 دول على مدى الـ 9 سنوات الماضية (الجزائر والأردن وموريتانيا والمغرب وتونس) بالنسبة للمؤشر الفرعي للمشاركة الاقتصادية والفرص، ووصلت المكاسب بالنسبة للمملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة واليمن إلى أكثر من 10٪.

وقد اتخذت الدول العربية العديد من التدابير اللازمة لتمكين المرأة :

- أصبح هناك إعتراف رسمى و حكومى واضح بأهمية دور المرأة و تعزيز مكانتها فى كافة المجالات و ذلك فى معظم الدول العربية. و تبلورت الإرادة السياسية فى وضع المرأة على أجنده العمل السياسى, وفى القرارات التى اتخذت لتمكين المرأة فى مواقع اتخاذ القرار, ثم العمل على تنفيذ إستراتيجيات وطنية والتوجه نحو تعيين النساء فى مواقع اتخاذ القرار.
- اتخذت الدول خطوات إيجابية باتجاه تمكين المرأة ودعم مكانتها حيث بادرت غالبية الدول بإستحداث آليات وطنية للمتابعة تكفل إستيعاب المنظورات المتعلقة بتحقيق العدالة بين الجنسين فى شتى القطاعات وتميزت هذه الإرتباطات بالسلطة التنفيذية مثل وزارات المرأة و المجالس العليا و الإتحادات المتخصصة كما أنشأت معظم الدول لجان وطنية لمتابعة التنفيذ لمقررات بكين كما قامت بصياغة الإستراتيجيات و الخطط والبرامج الوطنية التى تعتمد على فلسفة التمكين لضمان وصول المرأة إلى العناصر الأساسية للتنمية و ضمان الحقوق المتساوية. اتخذت خطوات باتجاه دعم وتعزيز مكانة المرأة و القضاء على الممارسات التمييز يه ضدها عن طريق سن التشريعات و مراجعة القائم منها.
- و كما نص تقرير الظل للمنطقة العربية منهاج عمل بيجين +20[1]" شرعت بعض الدول العمل نصف الوقت والعمل من المنزل. وقد أصبحت هذه الخيارات ممكنة مع انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتستطيع شريحة واسعة من الموظفات؛ ممن لديهن أطفال صغار؛ الاستفادة من إمكانية العمل من المنزل، وخصوصا عندما تكون المسافة بين المنزل ومكان العمل بعيدة. تستحق هذه الصيغة أن تطبق في بلاد أخرى، وقد طورت بلاد على نحو متزايد، استراتيجيات وطنية تهدف إلى إدماج أفضل للمرأة في السياق الرئيسي للاقتصاد وساوت قوانين العمل الجديدة بين الجنسين في الأجر وحصص الضرائب؛

وسمحت بأجازات وضع، وسنت تشريعات جديدة اتشجع المرأة على ريادة الأعمال وإقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتوسع في دعم المرأة الفقيرة والريفية من خلال القروض متناهية" .

و على الرغم من ذلك فإن هناك الكثير من التحديات التي تواجهها المرأة العربية

2.3 التحديات التي تواجها المرأة العربية في مجال التمكين الاقتصادي و الفقر:

- **إن التحدي الأكبر الذي يواجة المنطقة العربية الآن هو النزاعات المسلحة الذي لايهدد التنمية فحسب بل يهدد الشرية كلها.** يؤثر النزاع المسلح تأثيراً بالغاً على المرأة حيث لا تمتلك الموارد التى تحميها مثل الرجل، لذا تشكل مع أطفالها غالبية اللاجئين ومن لا مأوى لهم. وتتعرض المرأة إلى أسوأ أنواع العنف بما فى ذلك الأغتصاب، كما تعانى فى مناطق النزاع المسلح من غياب الخدمات الأساسية أو التعويضية.
- هناك نسبة كبيرة من النساء العربيات يعشن تحت خط الفقر و يعيشون فى مجتمعات تفتقر إلى مياه الشرب المأمونه ووسائل الصرف الصحى الأساسية و المسكن المناسب و الغذاء الكافى و الصحى والمتوازن.
- هناك نسبة كبيرة من النساء العربيات يعانين من الأمية و تنخفض نسبة الإلتحاق بين الفتيات مقارنة بالفتيان و كذلك ترتفع بينهن نسبة التسرب من التعليم .
- إرتفاع معدل الخصوبة في المنطقة العربية مقارنة بالمعدلات السائدة في الدول النامية, و كذلك إرتفاع معدلات النمو السكاني.
- هناك نسبة كبيرة من النساء العربيات لا تشارك فى قوة العمل المنتجة , ومعظم المشتغلات يفتقرن المهارات و يعملن أعمالا هامشية ذات أجور منخفضة.
- هناك نسبة كبيرة من النساء العربيات لم تتح لهن فرصة المشاركة فى القرارات الحكومية التى تتناول حياتهن و المجتمعات التى تعيش فيها و تمكينها من المشاركة فى صنع الحياة بمختلف جوانبها السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية.
- هناك نسبة كبيرة من النساء العربيات لا يتمتعن بالحد الأدنى من الحماية الاجتماعية

4. التوصيات

بداية لابد من إنهاء النزاع المسلح الذي يؤثر على المرأة و الرجل على حد السواء و إن كان لو تأثيراً بالغاً على المرأة حيث لا تمتلك الموارد التى تحميها ، لذا تشكل مع أطفالها غالبية اللاجئين ومن لا مأوى لهم. وتتعرض المرأة إلى أسوأ أنواع العنف ، كما تعانى فى مناطق النزاع المسلح من غياب الخدمات الأساسية أو التعويضية. لذا يجب على الدول العربية إنهاء النزاع المسلح بجميع أشكالة والدعوة إلى التماسك الاجتماعي و تقبل الاختلاف و بدن ذلك يصبح التكلم عن التنمية و الحد من الفقر نوعاٌ من الأحلام بعيدة المنال. يجب على المجتمع الدولى تحمل مسئوليته عن إنهاء النزاع المسلح الموجودة فى الوطن العربى. وتشمل هذه المسئولية العمل على إيقاف تصدير الأسلحة إلى دول النزاع و تمويل شراؤة، والتوسط لدى الحكومات لكى تقدم الخدمات اللازمة والكافية للاجئين ومن بلا مأوى والمهجرين.

يستعرض هذا الجزء التوصيات الازمة لتحقيق الهدف الأول وهو القضاء على الفقر بجميع أشكالة. يبدأ بملخص للمبادئ العامة لخفض الفقر:

- أن الاتجاه الذي كان سائداً– وهو أن تحاول الدولة الحد من الفقر عموماً وسوف تستفيد النساء بالتبعية– قد أثبت عدم فاعليته واتضح مؤخراً أنه لابد من تصميم سياسات وبرامج للنساء الفقيرات علي وجه التحديد.

- يتطلب إحراز تقدم سريع ومطّرد في الحد من الفقر الاعتراف بالترابط بين السياسات والمؤسسات المختلفة والعمل على هذا الأساس. فالحد من الفقر لا يكون بوضع استراتيجيات للنمو تؤدّي إلى توليد فرص العمل، أو إتباع سياسات اجتماعية شاملة، أو حتى إصلاح السياسة العامة فحسب، بل لابدّ أيضا من التنسيق بين الحكومة و القطاع الخاص و المجتمع المدني لتحقيق الأثر المرجو؛ غير أن هذا التكامل لا يولد تلقائياً، بل يتطلب تصميم سياسات اقتصادية واجتماعية تحظى بما يكفي من الدعم لتنفيذها.
- ضرورة تحديد الجهات المنوط بها تنفيذ كافة البرامج و السياسات المقترحة و آليات التنسيق بين الجهات الحكومية الجمعيات الأهلية القطاع الخاص الشبكات الاجتماعية الرسمية و غير الرسمية بغرض تفعيل دور الشبكات غير الرسمية أيضا في ظل هذا الإطار.
- يجب مراعاة الآثار قصيرة الأجل وطويلة الأجل التى يحدثها البرنامج على المناخ الاقتصادي المحلى، العلاقات الاجتماعية والنوعية وعلى البيئة. فمن حيث البيئة، يجب أن يراعى الاهتمام لاستخدام ودور

الموارد المتجددة. وضمان أن احتياجات الجيل الحالي ستلبى دون تهديد قدرة الأجيال القادمة على مقابلة احتياجاتهم.

- وهناك درس واحد على قدر كبير من الاهمية وهو أن الحلول على المدى القصير لأي أزمة لا يمكن ان تتجاهل الآثار الطويلة المدى على التنمية بكل أبعادها. فلابد من اتساق هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي و الحفاظ على معدلات النمو مع هدف توفير استجابة سريعة في وقت الازمات لدعم الدخل لمن هم في أشد الحاجة ، مع إعطاء أولوية للأكثر فقرا من بين المتضررين ، مع الحفاظ على الأصول المادية والبشرية للفقراء ومجتمعاتهم عن طريق توفير الخدمات الاجتماعية لهم و بالتالي عدم تخفيض الانفاق العام بدعوى الانخفاض في الموارد المتاحة. و لابد من مواجهة مجموعة من الخيارات الصعبة تتعلق بالمفاضلة بين الاستجابة السريعة للأزمات ، وبين الأهداف الإنمائية طويلة الأجل.
- حيث أن الحرمان هو السبب الرئيسي للفقر فإن شعور الفقير بالحرمان يؤدي مشاكل نفسية واجتماعية عديدة، فمعظم الأسر الفقيرة تعاني من العزلة الاجتماعية. كما لاحظ الباحثون مظاهر متعددة للإحباط واليأس والعجز وعدم القدرة على التصرف. ويلجأ الكثيرين منهم إلى الإيمان بالقدرية كنوع من تفسير أسباب فقرهم وبالتالي تعتبر أحد السبل للتخفيف عن أنفسهم. لذلك يجب أن تتجه المنظمات النسوية من خلال برامج التعبئة والتمكين للنساء وبشكل خاص في المناطق الريفية لمساعدتهن على إعادة الثقة بأنفسهن وقدرتهن على التغيير. و أن تناول هذه البرامج تعريف النساء بحقوقهن السياسية والاجتماعية، و تقدم لهن المعلومات الضرورية للوصول إلى الخدمات ومؤسسات الإقراض.
- إن التدخلات الناجحة والممكنة عملياً لخفض الفقر يجب أن تؤسس على بعض الآليات التي تستهدف تقديم المساعدة للفقراء. و يمكن دمج عدة آليات للاستهداف لضمان وصول البرامج إلى الفقراء.

هناك ثلاث خطوط عريضة ينبغي اتباعها لخفض الفقر و هي:

أ – **الاستراتيجيات الوقائية Preventive** التي تهدف إلى تخفيض احتمال حدوث المخاطر و الحد من أثرها إذا ما تحققت هذه المخاطر. وتشمل سياسات تحمى الصحة العامة والبيئة، وسياسات جيدة لتقديم التعليم والتدريب ، وسياسات التأمينات الاجتماعية و الصحية و التأمين على المحاصيل الزراعية و الحد البطالة أو نقص العمالة أو من انخفاض الأجور إلى جانب تفادى قوانين العمل المعوقة. و تطبيق السياسة النقدية الخاصة باستهداف التضخم بغرض الحد من تكلفة الانتاج وخفض تكلفة المعيشة

ب – **استراتيجيات الحماية Protective** التي ترمى إلى الحماية من أثر المخاطر إذا ما حدثت فعلا وتتضمن الحماية من الحرمان ومن الخسائر في رأس المال البشرى. وهنا يتضح أهمية دور الدولة لحماية الفقراء من

ممارسات خاطئة لمواجهة المخاطر مثل الاقتراض وبيع الأصول وعمل الأطفال ... ، وتشمل هذه البرامج برامج للمساعدات الاجتماعية مثل التحويلات النقدية والوجبات المدرسية والمساعدات الغذائية والدعم وهى جميعها ترمى إلى تفادى الخسائر في رأس المال البشرى (تعليم الأطفال والرعاية الصحية للأسر) .

ج- استراتيجيات النمو Promotion تتضمن خلق بيئة اقتصادية ملائمة لتشجيع الاستثمار بغرض رفع معدل النمو الاقتصادي وتشجيع النمو المحفز للتشغيل يراعى العدالة وفى توزيع ثمار التنمية بين لسكان ويهتم كذلك بقدرة الفقراء على المشاركة في التنمية وتمكينهم من الاستفادة منها. و العمل على تنمية القطاع غير الرسمي و التنمية الريفية .

و يمكن تلخيص استراتيجيات مكافحة الفقر التي يتعين على الدولة إتباعها فيما يلي:

أولا: **تحقيق النمو الاحتوائي:** هناك وعى تام بأهمية النمو مع الاعتراف بعدم كفايته لضمان مشاركة الفقراء في ثمار النمو الاقتصادي. فالإشكالية هنا هي أهمية توخي العدالة في توزيع الثمار و الجهود المرتبطة بالتغير الاقتصادي واسع النطاق. و لضمان القدرة على التأثير على حالة الفقر، لابد من توزيع مزايا النمو الاقتصادي على نطاق واسع. و بالتالي يجب رسم سياسات اقتصاد كلي تحقق معدلات عالية من النمو الاقتصادي الذي يراعي العدالة وفي توزيع ثمار التنمية بين السكان ووضع استراتيجيات إنمائية تشترك فيها المرأة اشتراكا كاملا و تهتم باحتياجات وجهود المرأة التي تعيش تحت وطأة الفقر وتمكينها من الاستفادة بخدماتها. و تعد التنمية الريفية و تحسين البنية الأساسية التي يعمل فيها القطاع غير الرسمي و تقديم الحماية الاجتماعية من الآليات الهامة للنمو المتوازن.

ثانيا: النهوض بجميع المجالات التي من شأنها توليد الدخل, إما حاليا أو في المستقبل ويشمل ذلك

1-تعزيز حقوق المرأة الاقتصادية و استقلالها الاقتصادي بما في ذلك حصولها على فرص العمالة. وذلك عن طريق رسم و تنفيذ سياسات اقتصادية ذات اثر إيجابي على عمالة المرأة العاملة ودخلها في القطاعين الرسمي وغير الرسمي واعتماد تدابير محددة للتصدي لبطالتها لا سيما البطالة طويلة الأمد.

2-تزويد المرأة بإمكانية الوصول إلى آليات و مؤسسات الادخار و الائتمان و مراجعة سياسات الإقراض و التمويل و المساعدة الفنية للأطراف التي تقدمها بما يضمن إستفادة النساء الفقيرات منها.

3- التعامل مع تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة على أنها إحدى أهم الأولويات على المستوى الوطني التي يتم تبنيها من أجل الشباب.و تتطلب هذه الاستراتيجية تنسيق الجهود بين جميع القطاعات و الكيانات الحكومية و غير الحكومية. و تتطلب تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة إصلاح القطاع المالي للتعامل مع

الاحتياجات المادية للمشروعات الصغيرة و المتوسطة بناء على قاعدة اقتصادية سليمة، مع محاولة فتح المجال أمام الفقراء من الجنسين للحصول على الخدمات المالية المناسبة.

ثالثا: الاستثمار والإنفاق في مجال رأس المال البشري: قد لا يولد الاستثمار في رأسالمال البشري عوائد بشكل مباشر، سوف يؤدي بالضرورة إلى زيادة إمكانيات كسب المال مستقبلا نتيجة بناء ورأس المال البشري. لذلك لابد من

1- تحسين إمكانية حصول المرأة على التدريب المهني و التعليم المتواصل والخدمات الصحية و رسم وتنفيذ سياسات للتعليم تحقق تكافؤ الفرص و اتخاذ التدابير للقضاء على التمييز في التعليم على أساس النوع و كذلك رسم وتنفيذ سياسات التدريب وإعادة التدريب من اجل النساء و خاصة الفقيرات و العائدات الى سوق العمل من أجل إكسابهن المهارات اللازمة لتلبية الاحتياجات الموجودة في سياق اجتماعي اقتصادي متغير توخيا لتحسين فرص حصولهن على الوظائف. و رفع المستوى الثقافي و الاجتماعي للمرأة و إعطاء أولوية مطلقة لمحو أمية النساء خاصة في الريف و المناطق الحضرية العشوائية. ورفع الكفاءة الحرفية للنساء الفقيرات المعيلات للأسر.

2- التوسع في غطاء التأمين الصحي. كما يتعين إعادة صياغة سياسات التأمين بالنسبة للأرامل و غيرهم من التابعين.

3- وضع و تنفيذ برنامج مناسب لتحسين تغذية الجماعات الضعيفة. كما يتعين التركيز على حماية الأطفال بصفة خاصة. و يوصى بتبني الاستراتيجيات التالية: أ) توفير وجبات يومية لتلاميذ المدارس الابتدائية العامة. فالتغذية المدرسية بوصفها وسيلة من وسائل مساعدة الفقراء تساعد على تحسين تغذية الأطفال كما تشجعهم على الالتحاق بالمدارس بطريقة غير مباشرة.ب) يساعد توزيع بعض الحصص الصغيرة من الغذاء الضروري للمشاركين في فصول محو الأمية الفقراء على مواجهة نفقات الحياة. كما أنه يوفر حافز لهم للحضور بصورة منتظمة. أما الموارد اللازمة لتمويل مثل هذه البرامج فتوفرها الحكومة بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية.

4- التوسع في مد البنية الأساسية مثل المياه النقية و الصرف الصحي للمناطق التي ينتشر بها الفقر، هو وسيلة فعالة لتحسين الحالة الصحية للفرد و من ثم لمكافحة الفقر.

رابعا: تمكين المرأة من الاستفادة من أنظمة الرعاية الاجتماعية الاهتمام بإقامة مظلات و شبكات أمان اجتماعي للفقراء معززة بتعريف إنساني للمؤهلين للحصول علي الدعم, يضمن حصول النساء الفقيرات, خاصة المعيلات و ربات الأسر على المساعدات المالية. فهناك مجموعتين من السكان في حاجة إلى المزيد من الاهتمام. أولاهما هم غير القادرين على العمل و الثانية هم الذين يعانون مؤقتا عند تعرضهم لبعض الظروف الطارئة. و المجموعة الأولى بحاجة إلى الموارد التي تؤمن لهم مستوى مناسب للمعيشة. أما المجموعة الثانية فيمكن مساعدتها عن طريق مختلف شبكات الضمان. و الدولة هنا في وضع أفضل من المنظمات غير الحكومية من حيث القدرة على توفير مثل هذه الموارد. وفي هذا الصدد ينبغي تحسين آليات استهداف الفقراء و كذلك زيادة قيمة المساعدات المقدمة بما يحقق حياة كريمة للمستفيدات.

خامساً: **سياسة النمو الاقليمي المتوازن**

1-تحقيق اللامركزية في اتخاذ قرارات الميزانية و توزيع الموارد

2-اعادة توزيع الاستثمارات في صالح كافة المحافظات والمراكز حيث ترتفع معدلات الفقر

3-رفع مستوى الخدمات التعليمية والصحية والبنية الأساسية فى مختلف المناطق.

4-اعادة توزيع الاستثمارات لصالح المناطق المهمشة من خلال مده بالمرافق اللازمة لاقامه المشروعات الصناعية ، وتيسير الحصول على الأراضي اللازمة لاقامه هذه المشروعات بتكلفة منخفضة للغاية.

5-تحسين الطرق و ربط أماكن الانتاج بالأسواق و تعزيز الاستثمارات في مجال النقل والتبريد والتعبئة.

سادسا: رفع كفاءة مؤسسات العمل التطوعي وأجهزة المجتمع المدني و الاستفادة من إمكانية وصولها إلي الفئات المحتاجة وتعزيز هذه الإمكانيات.

سابعا: تنقيح القوانين و الممارسات الإدارية بغية ضمان الحقوق المتساوية للمرأة وسبل وصولها الى الموارد الاقتصادية

ثامناً : جمع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس والعمر عن الفقر وجميع جوانب النشاط الاقتصادي ووضع مؤشرات إحصائية لتيسير تقييم الآداء الاقتصادي من منظور يراعي نوع الجنس . وصياغة و تكوين مسوح طولية بغرض التوصل لفهم أفضل لديناميكيات الفقر.

ملاحظات

ملاحظات

ملاحظات